

قضاؤه صلى الله عليه وسلم وحكمه فى العدد

* عدة الحامل *

تكون عدة الحامل بوضع الحمل مطلقاً بائنة كانت أم رجعية، وسواء كانت تلك مفارقة فى الحياة أو متوفى عنها.

قال تعالى: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾^(١) وهذا النص محمول على العموم، فإن أولات الأحمال مقصود به جميعهن من غير استثناء.

وقوله تعالى: {أَجَلُهُنَّ} مضاف إليهن، وقد تُعَورَف على أن إضافة اسم الجمع إلى المعرفة يعم، فجعل وضع الحمل جميع أجلهن، وليس لبعضهن أجلٌ غيره. ولما كان المبتدأ والخبر معرفتين، كان ذلك معناه حصر الثانى فى الأول^(٢).

* عدة المطلقة التى تحيض والأيسة *

إذا كانت المطلقة فى عمر الإخصاب الذى يكون عادة متمثلاً فى الحيض، فإن عدتها ثلاثة قروء، كما نص على ذلك فى كتاب الله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾^(٣).

أما المطلقة التى لا تحيض فإما أن تكون صغيرة لم تبلغ بعد، وإما أن تكون آيسة قد يئست من الحيض، وقد ورد ذكر كلتا الحالتين فى قوله تعالى: ﴿وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِيضْنَ﴾^(٤) أى فعدتهن كذلك.

(١) الطلاق : ٤ .

(٢) وبهذا احتج جمهور العلماء كالصحاباء على أن الحامل المتوفى عنها زوجها عدتها وضع حملها، ولو وضعته وزوجها على الغسل كما أفنى بذلك رسول الله ﷺ لسبيعة الأسلمية، كما فى البخارى (٤١٧/٩) من حديث عروة بن الزبير عن المسور بن مخرمة.

(٣) البقرة ٢٢٨ .

(٤) الطلاق : ٤ .

* عدة المتوفى عنها زوجها *

وقد وردت في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾^(١).

هذه هي الأصول الثابتة للعدد في كتاب الله تعالى، مبينة مجلوة، وقد فصلتها السنة المشرفة وأوضحت مرادها.

وقد اختلف علماء السلف في المتوفى عنها إذا كانت حاملاً، فقال نفرٌ من الصحابة: أبعد الأجلين من وضع الحمل، أو أربعة أشهر وعشراً.

وقالوا: إن عدة الحامل لا تنقضي إذا أسقطت حتى يتبين خلقه، فإذا بان له يد أو رجل، عتقت به الأمة، وبه تنقضي عدتها، ولا تغيب عن منزلها الذي أصيب فيه زوجها أربعة أشهر وعشراً إذا لم تكن حاملاً، والعدة من يوم يموت أو يطلق، وهذا أصل مذهب الإمام أحمد.

واختلفوا في الأقراء - جمع قرء - هل هي الحيض أو الأطهار؟ وقد تنوزع في ذلك نزاعاً كبيراً بين علماء الأمة سلفاً وخلفاً، فالذين قالوا إنها الحيض استدلوا على ذلك بأدلة منها أنها لو كانت الأطهار لاكتفى للعدة قرء، وبرهنة من القرء الثالث، إذ إن إطلاق الثلاثة مجازاً أمر بعيد التصور في العدد المخصوص.

قال الجوهري صاحب الصحاح: القرء - بفتح القاف -: الحيض، والجمع أقراء وقرء، وفي الحديث: «لا صلاة أيام أقرائك» والقرء: الطهر، وهو من الأضداد. وقال أبو عبيد: الأقراء: الحيض، ثم قال: الأقراء الأطهار، وقال الكسائي والفراء: أقرأت المرأة إذا حاضت^(٢).

(١) البقرة: ٢٣٤. وهذا سواء كانت المتوفى عنها زوجها مدخولاً بها أم غير مدخول بها، والصغيرة والكبيرة، لكن لا تدخل فيها الحامل، لأن وضع الحامل هو جميع أجلها كما سبق ذكر ذلك آنفاً.

(٢) وقيل إن القروء أوقات: يكون للطهر مرة، ويكون للحيض مرة أخرى.

قيل: إن القراء لم يستعمل في كلام الشارع إلا للحيض، ولم يرد في كلامه ولو مرة واحدة مقصوداً به الطهر، لذلك كان محمولاً على المعروف من خطاب الشارع وهذا هو الأولى. حيث إن هذا أقرب وأحوط. لقوله صلى الله عليه وسلم للمرأة المستحاضة: «دعى الصلاة أيام أقرائك»^(١). قال أبو داود: زاد عثمان وتصوم وتصلى.

قال الإمام الشافعى: لا يستبعد أن تكون الأقرء الأطهار كما قالت عائشة رضى الله عنها، والنساء بهذا أعلم لأنه فيهن لا فى الرجال.

وقالوا: ولأن الطهر أسبق إلى الوجود من الحيض، فكان أولى بالاسم.

وقد قال أكابر الصحابة مثل أبى بكر، وعمر، وعثمان، وعلى وابن مسعود، وأبو موسى، وأئمة الحديث وغيرهم: إن الأقرء هى الحيض.

بيد أن طائفة أخرى قالت: هى الأطهار، وهذا قول أم المؤمنين عائشة، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن عمر، والفقهاء السبعة، وعامة فقهاء المدينة.

يقول الرازى فى مختار الصحاح: القَرءُ: بالفتح الحيض، وجمعه أقرء، كأفراخ، وقروء: كفلوس، وأقروء كأفلس، والقَرءُ: أيضا الضهر، وهو من الأضداد^(٢).

يقول الشيخ الفيومى: «وأقروء: مثل فلس وفلوس وأفلس، ويجمع على أقرء، مثل قفل وأقفال، قال أئمة اللغة: ويطلق على الطهر والحيض، وحكاه ابن فارس أيضاً» أهـ^(٣).

وذكر المعجم الوسيط: أن القراء هو الطهر والحيض. يقال: أقرأت المرأة: حاضت وأقرأت طهرت. [ضد] فهى مقرئ^(٤).

قال الأخفش: القروء: ممدودة مهموزة مثل القرع، وتقول: قد أقرأت المرأة إقراءً بالهمز، إذا صارت صاحبة حيض. والقراء: انقطاع الحيض، وقال بعضهم: ما بين

(١) أبو داود (٢٩٧/٢٠٨/١) والترمذى (١٢٦) وابن ماجه (٦٢٥) من حديث شريك بن أبى اليقظان عن عدى بن ثابت، عن أبيه، عن جده، عن النبى ﷺ، قال أبو عيسى: «هذا حديث تفرد به شريك عن أبى اليقظان» أهـ.

(٢) مختار الصحاح ص ٥٢٦.

(٣) المصباح المنير (٥٠١/٢).

(٤) المعجم الوسيط (٧٢٢/٢).

الحيضتين^(١). ويقول ابن منظور: والقَرءُ: الحيض، والطهر. ضد. وذلك أن القرء الوقت، فقد يكون للحيض والطهر، قال أبو عبيد: القرء يصلح للحيض والطهر، قال: وأظنه من أقرأت النجوم إذا غابت، والجمع أقرأء^(٢).

وقد روى ابن عباس رضى الله عنهما أن امرأة ثابت بن قيس اختلعت منه، فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم عدتها حيضة^(٣).

وهذا القضاء المسنون الذى جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما هو لحكمة دقيقة لطيفة، إذ إنه استبراء، لمجرد العلم اليقيني ببراءة الرحم، فكفت فيه حيضة.

قال ابن قيم الجوزية - رضى الله عنه -: ومن تمام حكمة الشارع أن جعل عدة الرجعية ثلاثة قروء لمصلحة المطلق، والمرأة ليطول زمان الرجعة^(٤).

حكمه وقضاؤه صلى الله عليه وسلم فى اعتداد المتوفى عنها فى منزلها واعتداد المبتوتة حيث شاءت

أخرج رجال السنن عن زينب بنت كعب بن عجرة، عن الفريعة بنت مالك أخت أبى سعيد الخدرى أنها جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم تسأله أن ترجع إلى أهلها فى بنى خدره، فإن زوجها خرج فى طلب أعبد له أبقوا، حتى إذا كانوا بطرف القدوم، لحقهم فقتلوه، فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أرجع إلى أهلى، فإنى لم يتركنى فى مسكن يملكه ولا نفقة، فقال رسول الله صلى الله عليه

(١) معانى القرآن للأخفش (١/ ٣٧٠).

(٢) لسان العرب لابن منظور (١/ ١٣٠).

(٣) أبو داود (٢/ ٦٦٩/ ٢٢٢٩) والترمذى (١١٨٥) والنسائى (٦/ ١٦٩)، وقال أبو عيسى: «حديث حسن غريب».

(٤) زاد المعاد (٥/ ١٧٩).

وسلم: «نعم» فخرجت حتى إذا كنت في الحجرة أو في المسجد، دعاني أو أمر بي فدعيت له، فقال: كيف قلت؟ فرددت عليه القصة التي ذكرت من شأن زوجي، قالت: فقال: «امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله» قالت: فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشرًا، قالت: فلما كان عثمان، أرسل إليّ فسألني عن ذلك، فأخبرته، ففوضى به، واتبعه^(١).

وكانت عائشة رضى الله عنها تُفتي المتوفى عنها بالخروج في عدتها، وخرجت بأختها أم كلثوم حين قتل عنها طلحة بن عبيد الله إلى مكة في عمرة.

وقيل: تعدد حيث شاءت، فقد ورد عن ابن جريج عن عطاء، قال: سمعت ابن عباس يقول: قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ ولم يقل: يعتددن في بيوتهن تعدد حيث شاءت.

قال حماد بن سلمة: أخبرنا هشام بن عروة أن أباه قال: المتوفى عنها زوجها تعتد في بيتها إلا أن يتتوى أهلها فتتتوى معهم^(٢).

قال عبد الرزاق في كتابه: أخبرنا معمر، عن الزهري، قال: أخذ المترخصون في المتوفى عنها عائشة رضى الله عنها، وأخذ أهل العزم والورع بقول ابن عمر^(٣).

حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم

وقضاؤه في إحداث المعتدة

أخرج الشيخان في كتابيهما عن زينب بنت أبي سلمة، أنها دخلت على أم حبيبة رضى الله عنها بطيب فيه صفرة خلوق أو غيره، فدهنت منه جارية، ثم مست بعارضيهما، ثم قالت: والله ما لى بالطيب من حاجة، غير أنى سمعت رسول الله

(١) أخرجه أبو داود (٢/٧٢٣/٢٣٠٠) والترمذى (٤/١٢٠٤) والنسائى (٦/١٩٩) وابن ماجه (٣١/٢٠٣١) وقال أبو

عيسى: «هذا حديث حسن صحيح» أهـ.

(٢) أخرجه عبد الرزاق فى المصنف (١٢٠٧٩).

(٣) المصنف (١٢٠٨٠).

صلى الله عليه وسلم يقول على المنبر: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحل على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً».

قالت زينب: ثم دخلت على زينب بنت جحش حين توفي أخوها، فدعت بطيب، فمست منه، ثم قالت: والله ما لى بالطيب من حاجة غير أنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على المنبر: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحل على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً».

وفى الصحيحين عن أم عطية الأنصارية رضى الله عنها، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا تحل المرأة على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً، ولا تلبس ثوباً مصبوغاً إلا ثوب عصب، ولا تكتحل، ولا تمس طيباً إلا إذا طهرت نبذة من قسط أو أظفار»^(١).

وعن أم سلمة رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «المتوفى عنها زوجها لا تلبس المعصر من الثياب ولا المشقة، ولا الحللى، ولا تكتحل، ولا تختضب»^(٢).

كذلك فإن الإحدا تابع للعدة بالشهور، أما الحامل، فإذا انقضى حملها، سقط وجوب الإحدا عنها بالاتفاق، فإن لها أن تتزوج، وأن تتجمل وتطيب لزوجها وتزين له ما شاءت^(٣).

ويستوى فى الإحدا جميع الزوجات مسلمات كن أم كوافر، حرة أو أمة، صغيرة أو كبيرة، وهذا المنتهى إليه عند جمهور العلماء.

وصح عن أم عطية: لا تلبس الثياب المصبغة إلا العصب، ولا تمس طيباً إلا أدنى الطيب بالقسط والأظفار، ولا تكتحل بكحل زينة.

وثبت عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال: تجتنب الطيب والزينة.

(١) البخارى (٤٣٢/٩) ومسلم (١٤٨٨).

(٢) أبو داود (٢٣٠٤/٧٢٧/٢) والنسائى فى السنن (٢٠٣/٦).

(٣) زاد المعاد (٦٩٧/٥) بتصرف.

حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاستبراء

ثبت في الصحيح من حديث أبي سعيد الخدري رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين، بعث جيشاً إلى أوطاس، فلقي عدواً فقاتلوهم، فظهروا عليهم، وأصابوا سبايا، فكان ناساً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم تخرجوا من غشيانهم من أجل أزواجهن من المشركين، فأنزل الله عز وجل فى ذلك: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾^(١). أى فهن حلال لكم إذا انقضت عدتهن^(٢).

وثبت فى صحيح مسلم أيضاً أن النبى صلى الله عليه وسلم مرَّ بامرأة مجح على باب فسطاط، فقال: لعله يريد أن يُلِمَّ بها» فقالوا: نعم، فقال: لقد هممت أن ألعنه لعنا يدخل معه قبره، كيف يورثه وهو لا يحل له، وكيف يستخدمه وهو لا يحل له»^(٣).

وفى الجامع الصحيح ثبت من حديث العرباض بن سارية أن النبى صلى الله عليه وسلم حرَّم وطء السبايا حتى يضعن ما فى بطونهن^(٤).

وأخرج أبو داود: «لا يحل لامرء يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقع على امرأة من السبي، حتى يستبرئها»^(٥).

وورد فى الصحيح، قال ابن عمر: إذ وهبت الوليدة التى توطأ، أو بيعت، أو عُتقت، فلتُسْتَبْرَأَ بحيضة، ولا تُسْتَبْرَأَ العذراء^(٦).

(١) النساء: ٢٤.

(٢) صحيح مسلم (١٤٥٦).

(٣) صحيح مسلم (١٤٤١) من حديث أبي الدرداء رضى الله عنه.

(٤) الترمذى (١٥٦٤) وهو كذلك فى مسند الإمام أحمد (١٢٧/٤).

(٥) أبو داود (٢١٥٨/٦١٥/٢) بنحوه. وأخرجه الترمذى مختصراً (١١٣١) وقال أبو عيسى: هذا حديث حسن.

(٦) البخارى (٣٥١/٤) تعليقا.

وذكر أبو داود فى السنن من حديث أبى سعيد الخدرى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال فى سبايا أوطاس: «لا توطأ حامل حتى تضع، ولا غير ذات حمل حتى تحيض»^(١).

وذكر أبو عيسى فى جامعه من حديث رويفع بن ثابت رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فلا يسقى ماءه ولد غيره»^(٢).

وررد عن الشعبى قال: أصاب المسلمون سبايا يوم أوطاس، فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يقعدوا على حامل حتى تضع، ولا على غير حامل حتى تحيض.

المستفاد من هذه الأحكام

من هذه السنن والأحكام يستفاد أنه لا يجوز وطء المسبية حتى يتيقن من براءة رحمها. فإن كانت حائضاً فتكون براءتها بحيضة واحدة، وإن كانت حاملاً كانت براءتها بوضع حملها، فإن كانت آيسة من الحيض، فإنها غير منصوص فى أمرها بشيء، وقيل إن التى آيست أو يئست من المحيض قد أوجب الله عليها العدة.

أما إن كانت أمة عذراء، فإن شاء لم يستبرئها.

كما يجب الاستبراء فيمن جاوزت سن الحيض، ولم تبلغ سن الآيسة.

وهناك الاستبراء لسوء الظن، ويكون مخافة أن تكون الأمة زنت.

(١) أبو داود (٢/٦١٤/٢١٥٧). والاستبراء مقصود به العلم ببراءة الرحم.

(٢) الترمذى (١١٣١) وأبو داود (٢/٦١٥/٢١٥٨) وقال أبو عيسى: هذا حديث حسن. وورد فى أبى داود بلفظ: «لا يحل لامرء يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسقى ماءه زرع غيره».

قال العلماء: لا يحصل الاستبراء بطهر البتة بل لا بد من حيضة، كما أنه لا يحصل ببعض حيضة. والإجماع بين علماء الأمة معقود على أنها إن كانت حاملاً، فاستبراؤها بوضع الحمل وهو الحكم المنصوص عليه.

واستفيد من هذه الأحكام أن الحامل لا يجوز وطؤها قبل وضع حملها كحمل الزوجة، والمملوكة، والموطوءة بشبهة.

أحكامه صلى الله عليه وسلم وأقضية في البيوع

* ما يحرم بيعه *

ثبت في الصحيحين من حديث جابر بن عبد الله رضى الله عنه أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «إن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام» فقيل: يا رسول الله، أرأيت شحوم الميتة، فإنها يطلى بها السفن، ويدهن بها الجلود، ويستصبح بها الناس؟ فقال: «لا، هو حرام» ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك: «قاتل الله اليهود إن الله لما حرم عليهم شحومها جملوه ثم باعوه فأكلوا ثمنه»^(١).

وفيهما أيضاً من حديث أبى هريرة رضى الله عنه، وسنن أبى داود وغيره عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان بالمسجد الحرام، فرفع بصره إلى السماء؛ فتبسم ثم قال: «لعن الله اليهود، لعن الله اليهود، لعن الله اليهود، إن الله إذا حرم على قوم أكل شيء حرم عليهم ثمنه»^(٢).

(١) البخارى (٣٥١/٤) ومسلم (١٥٨١).

(٢) أبو داود (٣٤٨٨/٧٥٨/٣).

ثم إن تحريم بيع الخمر يدخل فيه تحريم بيع كل مسكر، سواء كان مائعا أو سائلا عصيراً أو جامداً، أو مطبوخاً أو غير ذلك فى أية صورة من الصور إلى أماكن الخبث والردائل المحظورة.

وتحريم بيع الميتة ينطوى تحته كل ما يسمى ميتة، سواء كان ميتاً حتف أنفه، أو ذكياً ذكاة لا تفيد حله، ويدخل فيه أعضائها أيضاً.

ويدخل فى تحريم بيع الميتة بيع أجزائها التى تحلها الحياة، وتنفارقها بالموت، كاللحم والشحم والعصب، أما الشعر والوبر والصوف فلا يدخل فى ذلك لأنه ليس بميتة، ولا تحله الحياة^(١).

قال العلماء: الأصل فى الأعيان الطهارة، وإنما يطرأ عليها التنجيس باستحالتها، كالرجيع المستحيل عن الغذاء، ومثل الخمر المستحيل عن العصير ونظائر ذلك وأشباهه.

حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ثمن الكلب والسنور

ورد فى الصحيحين عن أبى مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب، ومهر البغى، وحلوان الكاهن^(٢).

وفى الصحيح من حديث رافع بن خديج عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «شر الكسب مهر البغى، وثمن الكلب، وكسب الحجام»^(٣).

وثبت أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب والسنور^(٤).

(١) كذا قال جمهور العلماء.

(٢) البخارى (٣٥٣/٤) ومسلم (١٥٦٧).

(٣) صحيح مسلم (١٥٦٨).

(٤) أبو داود (٣٤٧٩/٧٥٢/٣) والترمذى (١٢٧٩).

من هذه الأحاديث الصحيحة المقدمة يستفاد تحريم ثمن الكلب وتحريم بيعه، مع نزاع وخلاف حول جواز بيع كلب الصيد، وقال بعض العلماء: ما كان منافعه كلها محرمة لم يجز بيعه، إذ لا فرق بين المعدوم حسا والممنوع شرعاً، وما تنوعت منافعه إلى محللة ومحرمة.

وقد وردت في الباب أحاديث ضعيفة ومتروكة... وقال بعض العلماء: لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم استثناء كلب الصيد، وقد بسطوا القول في ذلك وأثرت ردود كثيرة على ذلك، وهي مبسوبة في مظانها من كتب الفقه.

ثم إن مهر البغى حرام، وهو ذلك الذى تأخذه الزانية مقابل ولقاء الزنى بها، لذلك كان حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بتحريم كل خبيث مثل مهر البغى وغيره.

ثم إن حلوان الكاهن، وهو ما يُعطاه على كهانته محرماً شرعاً، وهذا التحريم مقطوع به، لا خلاف عليه، وهو من أكل المال بالباطل، وإتيان الكهان منهى عنه لقوله صلى الله عليه وسلم: «من أتى عرافاً فصدقه بما يقول، فقد كفر بما أنزل عليه صلى الله عليه وسلم»^(١).

كذلك فإن كسب الحجام خبيث أيضاً، ويدخل تحت مسمى الحجام كل من الفاصد، والشارط، وكل ما يكون كسبه من إخراج الدم. لكن يخرج من هذا الخطر ويستثنى منه الطبيب والبيطار، والكحال لفظاً ومعنى.

وفى الحديث المتفق عليه الذى أخرجه الشيخان ثبت أنه صلى الله عليه وسلم احتجم، وأعطى الحجام أجره^(٢).

(١) أخرجه الإمام أحمد فى المسند (٢/ ٤٣٠) من حديث أبى هريرة.

(٢) البخارى (٤/ ٢٧٢) ومسلم (١٥٧٧).

وتوهم كثير من الناس أن هناك تعارضاً بين نهيه صلى الله عليه وسلم عن إعطاء الحجام أجره، وبين إعطائه هو عليه الصلاة والسلام للحجام الذى حجمه، إذ إنه لم يقل: إن إعطائه خبيث، والمقصود به أنه خبيث بالنسبة للآخذ، وخبثه بالنسبة إلى كسبه، وأكله، وليس لازماً أن يكون ذلك تحريماً له. وقد سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم الثوم والبصل خبيثين مع إباحة أكلهما^(١).

حكمه صلى الله عليه وسلم فى بيع عسب الفحل و ضرابه

ثبت فى الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن عسب الفحل^(٢). كذا ثبت فى صحيح مسلم من حديث جابر أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع ضراب الفحل^(٣).

وقد دأب الناس على استئجار الفحل للضراب، وأن ما يدفعونه أجرراً للضراب، إنما هو مقابل مائه، الذى يتدفق منه عند الضراب.

وهذا الأجر منهى عنه فى السنة الصحيحة الماثورة المنصوصة، وهذا نهى تحريم مطلق، مع الاعتذار للإمام مالك رضى الله عنه لعدم الأخذ برأيه، الذى أجاز ذلك.

(١) وليس معنى إعطائه ﷺ الحجام أجره دليلاً على طيب أكله، وهو ﷺ القائل: «إني لأعطي الرجل العظية يخرج بها يتأبطها ناراً». ومن الأصول المعروفة غير المختلف عليها أن البذل والمنح قد يكون واجبا أو مندوباً إليه مستحباً أو جائزاً من أحد الطرفين، وهو من الطرف الآخر محرم أو مكروه فيجب أن يبذل الباذل، ويحرم على الآخذ أن يأخذ.

(٢) البخارى (٣٧٩/٤) من حديث ابن عمر رضى الله عنه

(٣) مسلم (١٥٦٥). ويحرم أخذ الآخذ أجره على ضراب الفحل، لكنه لا يحرم على المعطى، لأن المعطى يبذل ماله فى تحصيل مباح يحتاج إليه، ولا يمنع من هذا مثل كسب الحجام، وأجرة الضراب، وما شاكل ذلك، لأن هذه حقوق يضر بالناس منعها إلا بالمعاوضة، فأوجبت الشريعة بذلها مجاناً.

حكمه صلى الله عليه وسلم فى تحريم بيع الماء الذى يشترك فيه الناس

ثبت فى الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع ضراب الفحل، وعن بيع الماء والأرض لتحترق^(١).

وفيه أيضا نهى صلى الله عليه وسلم عن بيع فضل الماء^(٢).
وفى الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم قال: «لا يُمنعُ فضل الماء لِيُمنع به الكلاء» وفى بعض طرقه للبخارى: «لا تمنعوا فضل الماء لتمنعوا به فضل الكلاء». كما أخرج ابن ماجه من حديث أبى هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ثلاثٌ لا يُمنَعُن: الماء والكلاء والنار»^(٣).

حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فى منع الرجل من بيع ما ليس عنده

ورد فى السنن من حديث حكيم بن حزام قال: قلت: يا رسول الله يأتينى الرجل يسألنى من البيع ما ليس عندى، فأبيعه منه، ثم أبتاعه من السوق، فقال: «لا تبع ما ليس عندك»^(٤).

وثبت أيضا من حديث ابن عمرو رضى الله عنه، بلفظ: «لا يحل سلفٌ وبيع، ولا شرطان فى بيع، ولا ربحٌ ما لم يضمن، ولا بيع ما ليس عندك»^(٥).

(١) صحيح مسلم (١٥٦٥).

(٢) وفى لفظ آخر: «لا تمنعوا فضل الماء لتمنعوا به الكلاء»، أخرجه البخارى (٢٤/٥) ومسلم (١٥٦٦) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه.

(٣) السنن (٢٤٧٣).

(٤) أخرجه الترمذى (١٢٣٢) وأبو داود والنسائى (٢٨٩/٧) وقال أبو عيسى: هذا حديث حسن.

(٥) الترمذى (١٢٣٣) وقال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح.

حكمه صلى الله عليه وسلم فى بيع الحصاة والغرر والملاسة والمنابذة

ثبت فى الصحيح عن أبى هريرة رضى الله عنه قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الحصاة، وعن بيع الغرر^(١) وبيع الغرر يكون كبيع الملاقيح والمضامين، والغَرَر هو المبيع نفسه، أى مغرور به. والملاقيح: الأجنة، والمضامين ما فى الأصلاب.

وأخرج الشيخان: عن أبى سعيد قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعتين ولبستين، نهى عن الملاسة والمنابذة فى البيع^(٢). وبيع الحصاة^(٣) مثل بيع الخيار، وبيع النسيئة.

وذكر ابن قيم الجوزية أن بيع الحصاة يكون بأن يقول: ارم هذه الحصاة، فعلى أى ثوب وقعت، فهو لك بدرهم. أما الملاسة فهى لمس الرجل ثوب الآخر بيده بالليل أو بالنهار. والمنابذة: أن ينبذ الرجل إلى الرجل ثوبه، وينبذ الآخر ثوبه، ويكون ذلك بيعهما بلا تراض.

وليس من بيع الغرر تلك المغيات فى الأرض كالفجل والجزر واللفت والبصل والقلقاس، وما شاكلها، إذ إنها معلومة للخبراء فى زراعتها، ولو كان هناك غرر مقدراً، فإنه مقدور عليه يسير إذا ما قورن بالمصلحة العامة.

وليس بيع ما كان مأكوله فى جوفه غرراً مثل اللوز والجوز وجوز الهند والفسق، لأن بقاءه فيها أقرب لصيانتة وحفظه من التغيير والاستحالة والغش، وكذلك الأمر فى المسك الذى فى الفأرة.

هذا والخير أردت، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب وإليه المصير.

(١) مسلم (١٥١٣).

(٢) البخارى (٢٣٥/١٠) ومسلم (١٥١٢).

(٣) من باب إضافة المصدر إلى نوعه.

مراجع الكتاب

- ١ - القرآن الكريم .
- ٢ - الأحكام السلطانية للمواردى .
- ٣ - الأحكام السلطانية لأبى يعلى الفراء . ط . ثانية . نشر مصطفى الحلبي .
- ٤ - أحكام القرآن . الجصاص الحنفى .
- ٥ - أحكام القرآن لابن العربى المالكى بتحقيق على محمد البجاوى . ط . عيسى البابى الحلبي ١٣٧٦هـ .
- ٦ - الإحكام فى الأصول الأحكام للآمدى بتحقيق السيد الجميلى ط . دار الكتاب العربى بيروت لبنان . ١٩٨٣ .
- ٧ - الإحكام فى أصول الأحكام لابن حزم الظاهرى الأندلسى تحقيق محمد أحمد عبد العزيز . ط . مكتبة عاطف .
- ٨ - إحياء علوم الدين للإمام الغزالى . ط . عيسى البابى الحلبي .
- ٩ - أصول التشريع الإسلامى للأستاذ الشيخ على حسب الله .
- ١٠ - الاعتصام للشاطبى . ط . دار التحرير .
- ١١ - أعلام الموقعين عن رب العالمين لابن قيم الجوزية . تحقيق طه عبد الرؤوف سعد . ط . دار الجيل . بيروت .
- ١٢ - أقضية رسول الله صلى الله عليه وسلم للإمام ابن فرح القرطبى المالكى .
- ١٣ - الأم للإمام الشافعى .
- ١٤ - البحر المحيط لأبى حيان .
- ١٥ - تأويلات أهل السنة لأبى منصور محمد الماترىدى .
- ١٦ - التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزى .
- ١٧ - تفسير آيات الأحكام للشيخ الصابونى .
- ١٨ - تفسير البيضاوى .
- ١٩ - تفسير الجلالين .
- ٢٠ - تفسير الطبرانى .
- ٢١ - تفسير القرآن العظيم لابن كثير .
- ٢٢ - التشريع الجنائى الإسلامى مقارنًا بالقانون الوضعى . للمرحوم الأستاذ عبد القادر عودة . ط . دار الكتاب العربى بيروت .
- ٢٣ - تهذيب اللغة للأزهري .

- ٢٤ - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي . ط . دار الكتب المصرية .
- ٢٥ - الجرائم فى الفقه الإسلامى للأستاذ أحمد فتحى بهنسى . ط . ثانية . الشركة العربية للطباعة .
- ٢٦ - الجريمة فى الفقه الإسلامى للشيخ محمد أبو زهرة . ط . دار الفكر العربى .
- ٢٧ - حاشية الصاوى عل الجلالين ، لأحمد بن محمد الصاوى . ط . مصطفى الحلبي .
- ٢٨ - الحسبة ومسئولية الحكومات الإسلامية لابن تيمية تحقيق صلاح عزام . ط . دار الشعب .
- ٢٩ - الذريعة إلى مكارم الشريعة للراغب الأصفهاني ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد . ط . الكليات الأزهرية حسن إمبابي .
- ٣٠ - الرسالة للإمام الشافعى بتحقيق سيد كيلانى . ط . مصطفى الحلبي .
- ٣١ - روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لمحمود شكرى الألوسى .
- ٣٢ - زاد المعاد فى هدى خير العباد للإمام ابن قيم الجوزية . بتحقيق شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط . ط . دار الرسالة .
- ٣٣ - سنن الترمذى . لأبى عيسى محمد بن عيسى بن سورة السلمى الترمذى . تحقيق إبراهيم عطوة . ط . أولى .
- ٣٤ - سنن أبى داود . لأبى داود سليمان بن الأشعث السجستانى . ط . مصطفى البابى الحلبي ١٣٧١هـ .
- ٣٥ - سنن ابن ماجه . لأبى عبد الله محمد بن يزيد القزوينى ابن ماجه . تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي . ط . عيسى الحلبي .
- ٣٦ - سنن النسائى بحاشية السندى . المكتبة التجارية الكبرى ط ١ .
- ٣٧ - شرح قانون العقوبات . د . محمد نجيب حسنى . دار النهضة العربية .
- ٣٨ - صحيح البخارى للإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بزيه الجعفى مولا هم . ط . الشعب .
- ٣٩ - صحيح مسلم . للإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابورى . ط . الشعب .
- ٤٠ - صفوة البيان لعانى القرآن للشيخ حسنين محمد مخلوف .
- ٤١ - الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية لابن قيم الجوزية .
- ٤٢ - العقوبة فى الفقه الإسلامى للشيخ محمد أبو زهرة . ط . دار الفكر العربى .
- ٤٣ - الفائق فى غريب الحديث للزمخشري . ط . أولى . ١٣٦٤هـ .
- ٤٤ - فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية من علم التفسير للإمام الشوكانى . ط . مصطفى الحلبي .
- ٤٥ - فلسفة التشريع الإسلامى . صبحى المحمصانى دكتور فى القانون .
- ٤٦ - الفلسفة القرآنية للأستاذ عباس محمود العقاد . ط . دار نهضة مصر .

- ٤٧ - القاموس المحيط للفيروزابادى . ط . رابعة ١٣٥٨هـ .
- ٤٨ - كشف الخفاء ومزيل الإلباس فيما اشتهر من الحديث على السنة الناس ، للإمام العجلونى . ط . القدسى .
- ٤٩ - الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل للزمخشري .
- ٥٠ - لسان العرب لابن منظور . ط . بيروت ١٩٥٦م .
- ٥١ - محاسن التأويل للقاسمى . ط . دار إحياء الكتب العربية ط . عيسى الحلبي .
- ٥٢ - مختصر تفسير ابن كثير للصابوني .
- ٥٣ - المدخل لدارسة الشريعة الإسلامية . دكتور عبد الكريم زيدان .
- ٥٤ - المسئولية فى الإسلام . دكتور محمد عبد الله دراز .
- ٥٥ - المستصفى للغزالي بتحقيق محمد مصطفى أبو العلا . ط . الجندى .
- ٥٦ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم . إعداد محمد فؤاد عبد الباقي ط . الشعب .
- ٥٧ - المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى .
- ٥٨ - المسئولية والجزاء فى السنة المطهرة للدكتور حسن صالح العنانى رسالة دكتوراه .
- ٥٩ - المقاصد الحسنة للسخاوى .
- ٦٠ - الملل والنحل للشهرسانى على هامش الفصل فى الملل والأهواء والنحل لابن حزم . ط . أولى . محمد على صبيح ١٣٤٧هـ .
- ٦١ - الموطأ للإمام مالك . ط . الشعب .
- ٦٢ - الموافقات للشاطبى . تحقيق الشيخ عبد الله دراز .
- ٦٣ - نيل الأوطار شرح متقى الأخبار للشيخ محمد بن على بن محمد الشوكانى . طبعة ثالثة . الحلبي . ١٩٨٠م .
- ٦٤ - القضاء والقدر لابن تيمية . بتحقيق الدكتور أحمد السايح .
- ٦٥ - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان بتحقيق محمد محبى الدين عبد الحميد .